

معيار المحاسبة الدولي 29 التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح¹

النطاق

- 1 يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة، لأي منشأة تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح.
- 2 في اقتصاد ذي تضخم جامح، ليس من المُجدي التقرير عن نتائج التشغيل والمركز المالي بالعملة المحلية بدون إعادة عرضها. تفقد النقود القوة الشرائية بالمعدل الذي تكون عنده مقارنة المبالغ من المعاملات والأحداث الأخرى التي قد حدثت في أوقات مختلفة، حتى ولو ضمن الفترة المحاسبية نفسها، مضللة.
- 3 لا يقر هذا المعيار معدلا مطلقا والذي عنده يفترض أنه قد ظهر تضخم جامح. إن تحديد متى يصبح إعادة عرض القوائم المالية وفقا لهذا المعيار ضروريا هي مسألة اجتهاد. ويدلل على التضخم الجامح خصائص البيئة الاقتصادية للدولة، والتي تشمل، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:
 - (أ) يفضل عموم السكان الاحتفاظ بثروتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبيا. ويتم فوراً - استثمار المبالغ المحتفظ بها بالعملة المحلية للحفاظ على القوة الشرائية.
 - (ب) ينظر عموم السكان إلى المبالغ النقدية ليس باعتبارها بالعملة المحلية ولكن باعتبارها بعملة أجنبية مستقرة نسبيا. ويمكن أن يتم الإعلان عن الأسعار بتلك العملة.
 - (ج) تتم المبيعات والمشتريات لأجل الأسعار التي تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان، حتى ولو كانت الفترة قصيرة.
 - (د) يتم ربط معدلات الفائدة، والأجور والأسعار بمؤشر للأسعار.
 - (هـ) يقارب معدل التضخم المُجمع على مدى ثلاث سنوات نسبة 100%، أو يتجاوزها.
- 4 من الأفضل أن تطبق جميع المنشآت، التي تقوم بالتقرير بعملة الاقتصاد نفسه ذي التضخم الجامح، هذا المعيار اعتبارا من التاريخ نفسه. ومع ذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية لأي منشأة اعتبارا من بداية فترة التقرير التي تقر فيها بوجود تضخم جامح في الدولة التي تقوم بالتقرير بعملتها.

إعادة عرض القوائم المالية

- 5 تتغير الأسعار مع مرور الوقت كنتيجة للعديد من القوى السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المحددة أو العامة. ويمكن أن تتسبب قوى محددة، مثل التغيرات في العرض والطلب والتغيرات التقنية، في زيادة أو انخفاض أسعار بعينها بشكل كبير ومستقل - عن بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينتج عن القوى العامة تغيرات في المستوى العام للأسعار وبالتالي في القوة الشرائية العامة للنقود.

1 كجزء من "التحسينات في المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في مايو 2008، غير المجلس المصطلحات المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي 29 بحيث تكون متفقة مع المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي كما يلي: (أ) تم تعديل 'القيمة السوقية' إلى 'القيمة العادلة'، و(ب) وتم تعديل 'نتائج العمليات' و'صافي الدخل' إلى 'الربح أو الخسارة'.

- 6 تقوم المنشآت التي تعد قوائمها المالية على أساس التكلفة التاريخية للمحاسبة بذلك دون اعتبار للتغيرات في المستوى العام للأسعار أو للزيادات في أسعار محددة لأصول أو التزامات مثبتة. والاستثناء من ذلك هو تلك الأصول والالتزامات التي تكون المنشأة مطالبة، أو تختار، أن تقيسها بالقيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتم إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات إلى القيمة العادلة، ويُطلب بشكل عام - أن يتم قياس الأصول الحيوية بالقيمة العادلة. وبالرغم من ذلك، تعرض بعض المنشآت قوائم مالية تستند إلى مدخل التكلفة الجارية والتي تعكس آثار التغيرات في الأسعار المحددة للأصول المحتفظ بها.
- 7 في اقتصاد ذي تضخم جامح، سواء كانت القوائم المالية تستند إلى مدخل التكلفة التاريخية أو مدخل التكلفة الجارية، فإنها تكون مفيدة فقط - إذا تم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. وكننتيجة لذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمنشآت التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ولا يسمح بعرض المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار على أنها ملحق للقوائم مالية غير المُعاد عرضها. علاوة على ذلك، لا يشجع على العرض المنفصل للقوائم المالية قبل إعادة عرضها.
- 8 يجب أن تكون القوائم المالية للمنشأة، التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، معبراً عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير، سواء كانت تستند إلى مدخل التكلفة التاريخية أو مدخل التكلفة الجارية. ويجب -أيضاً- التعبير بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير عن الأرقام المقابلة للفترة السابقة والمطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" (المنقح في 2007) وأي معلومات فيما يتعلق بفترة أكر. ولغرض عرض مبالغ المقارنة بعملات عرض مختلفة، تنطبق الفقرتان 42(ب) و43 من معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".
- 9 يجب أن يتم إدراج المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي ضمن الربح أو الخسارة والإفصاح عنه بشكل منفصل.
- 10 تتطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار تطبيق إجراءات معينة إضافة إلى الاجتهاد. ويُعد التطبيق الثابت لهذه الإجراءات والاجتهادات -من فترة إلى أخرى- أكثر أهمية من الدقة الكاملة للمبالغ الناتجة التي يتم تضمينها في القوائم المالية المُعاد عرضها.

القوائم المالية بالتكلفة التاريخية

قائمة المركز المالي

- 11 يتم إعادة عرض مبالغ قائمة المركز المالي، التي لا يتم - بالفعل - التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار.
- 12 لا يتم إعادة عرض البنود النقدية نظراً لأنه يتم بالفعل -التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. البنود النقدية هي النقود المحتفظ بها والبنود التي سيتم استلامها أو دفعها نقداً.
- 13 يتم تعديل الأصول والالتزامات المرهوبة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية، مثل سندات وقروض مرهوبة بمؤشر، وفقاً للاتفاقية من أجل التأكد من المبلغ القائم في نهاية فترة التقرير. ويتم تسجيل هذه البنود بهذا المبلغ المعدل في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.
- 14 تُعد جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير نقدية. ويتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في نهاية فترة التقرير، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة العادلة، لذلك لا يتم إعادة عرضها. ويتم إعادة عرض جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير النقدية.
- 15 معظم البنود غير النقدية يتم تسجيلها بالتكلفة أو بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك؛ وعليه يتم التعبير عنها بالمبالغ الجارية في تاريخ اقتنائها. ويتم تحديد التكلفة، أو التكلفة مطروحاً منها الاستهلاك، التي يُعاد عرضها لكل بند من خلال تطبيق التغير في مؤشر عام للأسعار من تاريخ الاقتناء إلى نهاية فترة التقرير على تكلفته التاريخية ومجمع استهلاكه. فعلى سبيل المثال، يتم إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات، ومخزون المواد الخام والبضاعة، والشهرة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأصول المشابهة من تواريخ شرائها. ويتم إعادة عرض المخزون من السلع المصنعة جزئياً والتامة الصنع من التواريخ التي تم فيها تكبد تكاليف الشراء والتحويل.

- 16 قد لا تكون السجلات التفصيلية لتواريخ اقتناء بنود العقارات والآلات والمعدات متاحة، وقد لا تكون قابلة للتقدير. وفي هذه الحالات النادرة، قد يكون من الضروري، في الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، استخدام تقدير مهني مستقل لقيمة البنود على أنه الأساس لإعادة عرضها.
- 17 قد لا يكون المؤشر العام للأسعار متاحاً للفتريات التي يُطلب لها بموجب هذا المعيار إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري استخدام تقدير يستند، على سبيل المثال، إلى الحركات في سعر الصرف بين العملة الوظيفية وعملة أجنبية مستقرة نسبياً.
- 18 يتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تواريخ بخلاف تاريخ الاقتناء أو تاريخ قائمة المركز المالي، على سبيل المثال، العقارات والآلات والمعدات التي تمت إعادة تقويمها في تاريخ سابق. وفي هذه الحالات، يتم إعادة عرض المبالغ الدفترية من تاريخ إعادة التقويم.
- 19 يتم تخفيض المبلغ المُعاد عرضه لبند غير نقدي، عندما يتجاوز المبلغ الممكن استرداده منه، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المناسبة. على سبيل المثال، يتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها للعقارات والآلات والمعدات، والشهرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية إلى المبلغ الممكن استرداده منها ويتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها للمخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق.
- 20 قد تقوم المنشأة المستثمر فيها، التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية، بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ويتم وفقاً لهذا المعيار إعادة عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل لمثل هذه المنشأة المستثمر فيها من أجل حساب نصيب المنشأة المستثمرة من صافي أصولها وربحها أو خسارتها. وعندما يتم التعبير عن القوائم المالية المُعاد عرضها للمنشأة المستثمر فيها بعملة أجنبية، فإنه يتم ترجمتها بأسعار الاقفال.
- 21 يتم -عادة - إثبات تأثير التضخم ضمن تكاليف الاقتراض. ويُعد من غير المناسب -على حد سواء - إعادة عرض الإنفاق الرأسمالي الذي تم تمويله من خلال الاقتراض أو رسملة ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض الذي يعوض التضخم خلال نفس الفترة. ويتم إثبات هذا الجزء من تكاليف الاقتراض على أنه مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبد التكاليف.
- 22 قد تقتني المنشأة الأصول بموجب ترتيب يسمح لها بتأجيل الدفع بدون تحمل عبء فائدة صريحة. وعندما يكون من غير العملي افتراض مبلغ الفائدة، فإنه يتم إعادة عرض مثل هذه الأصول من تاريخ الدفع وليس من تاريخ الشراء.
- 23 [حُذفت]
- 24 في بداية الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، يتم إعادة عرض مكونات حقوق الملكية، باستثناء الأرباح المبقة وأي فائض إعادة تقويم، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من التواريخ التي تم فيها المساهمة بالمكونات أو -خلاف ذلك - نشأتها. ويتم استبعاد أي فائض إعادة تقويم يكون قد نشأ في فترات سابقة. وتشتق الأرباح المبقة المُعاد عرضها من جميع المبالغ الأخرى الواردة في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.
- 25 في نهاية الفترة الأولى وفي الفترات اللاحقة، يتم إعادة عرض جميع مكونات حقوق الملكية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من بداية الفترة أو من تاريخ المساهمة، إذا كان لاحقاً. ويتم الإفصاح عن الحركات في حقوق الملكية للفترة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 1.

قائمة الدخل الشامل

- 26 يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة الدخل الشامل بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. ولذلك، يلزم إعادة عرض جميع المبالغ من خلال تطبيق التغيير في المؤشر العام للأسعار من التواريخ التي تم فيها -بشكل أولي - تسجيل بنود الدخل والمصروف في القوائم المالية.

المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي

- 27 في فترة التضخم، تفقد المنشأة التي تحتفظ بأصول نقدية زيادة عن الالتزامات النقدية قوة شرائية وتكسب المنشأة التي عليها التزامات نقدية زيادة عن الأصول النقدية قوة شرائية بقدر ما تكون الأصول والالتزامات غير مربوطة بمستوى سعر. يمكن أن يُشتق هذا المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي على أنه الفرق الناتج من إعادة عرض الأصول غير النقدية، وحقوق الملكية والبنود الواردة في قائمة الدخل الشامل والتعديل على الأصول والالتزامات المربوطة بمؤشر. ويمكن تقدير المكسب أو الخسارة من خلال تطبيق التغيير في مؤشر عام للأسعار على المتوسط المرجح للفترة للفرق بين الأصول النقدية والالتزامات النقدية.

28 يُدرج المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي ضمن الربح أو الخسارة. ويتم إجراء مقاصة بين التعديل، الذي تم وفقاً للفقرة 13، على تلك الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية، والمكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي. تُعد بنود الدخل والمصروف الأخرى، مثل دخل ومصروف الفائدة، وفروق صرف العملة الأجنبية المتعلقة بأموال مستثمرة أو مقترضة، أيضاً مرتبطة بصافي المركز النقدي. وبالرغم من أنه يتم الإفصاح عن هذه البنود بشكل منفصل، إلا أنه قد يكون من المُجدي أن يتم عرضها مع المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الدخل الشامل.

القوائم المالية بالتكلفة الجارية

قائمة المركز المالي

29 لا يتم إعادة عرض البنود التي يتم التعبير عنها بالتكلفة الجارية نظراً لأنه قد تم بالفعل -التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. ويتم إعادة عرض البنود الأخرى الواردة في قائمة المركز المالي وفقاً للفقرتين 11 و25.

قائمة الدخل الشامل

30 تقوم قائمة الدخل الشامل بالتكلفة الجارية، قبل إعادة عرضها، بالتقرير -بشكل عام- عن التكاليف الجارية في الوقت الذي حدثت فيه المعاملات أو الأحداث المتعلقة بها. ويتم تسجيل تكلفة المبيعات والاستهلاك بالتكاليف الجارية في وقت الاستهلاك، ويتم تسجيل المبيعات والمصروفات الأخرى بمبالغها النقدية وقت حدوثها. لذلك فإنه يلزم إعادة عرض جميع المبالغ بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار.

المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي

31 تتم المحاسبة عن المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي وفقاً للفقرتين 27 و28.

الضرائب

32 قد ينشأ عن إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار فروق بين المبلغ الدفترية للأصول والالتزامات الفردية الواردة في قائمة المركز المالي والأسس الضريبية لها. وتتم المحاسبة عن هذه الفروق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل".

قائمة التدفقات النقدية

33 يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير.

الأرقام المقابلة

34 يتم إعادة عرض الأرقام المقابلة لفترة التقرير السابقة، سواء كانت مستندة إلى منهج التكلفة التاريخية أو منهج التكلفة الجارية، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار بحيث يتم عرض القوائم المالية المقارنة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. يتم أيضاً -التعبير بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير عن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها فيما يتعلق بفترة أكبر. ولغرض عرض مبالغ المقارنة بعملة عرض مختلفة، تنطبق الفقرتان 42(ب) و43 من معيار المحاسبة الدولي 21.

القوائم المالية الموحدة

35 قد يكون للمنشأة الأم، التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح، منشآت تابعة تقوم أيضاً -بالتقرير بعملة اقتصاد ذات تضخم جامح. يلزم إعادة عرض القوائم المالية لأي من مثل هذه المنشآت التابعة من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار للبلد الذي تقوم بالتقرير بعملته قبل أن يتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة التي تصدرها منشأتها الأم. وعندما تكون مثل هذه المنشأة التابعة منشأة تابعة أجنبية، فإنه تتم ترجمة قوائمها المالية المُعاد عرضها بأسعار الإقفال. يتم التعامل، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 21، مع القوائم المالية للمنشآت التابعة، التي لا تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذات تضخم جامح.

36 إذا تم توحيد قوائم مالية لها نهايات مختلفة لفرات التقرير، فإنه يلزم إعادة عرض جميع البنود، سواء غير النقدية أو النقدية، بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

اختيار واستخدام المؤشر العام للأسعار

37 يتطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار استخدام مؤشر عام للأسعار يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. ومن الأفضل أن جميع المنشآت التي تقوم بالتقرير بعملة الاقتصاد نفسه تستخدم المؤشر نفسه.

اقتصادات تتوقف عن كونها ذات تضخم جامح

38 عندما يتوقف اقتصاد عن كونه ذات تضخم جامح ولا تستمر المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا المعيار، فإنه يجب عليها معالجة المبالغ المُعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير السابقة على أنها الأساس للمبالغ الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.

الإفصاحات

39 يجب القيام بالإفصاحات التالية:

- (أ) حقيقة أنه قد تم إعادة عرض القوائم المالية والأرقام المقابلة للفترة السابقة بالتغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة الوظيفية وأنها، كنتيجة لذلك، يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير.
- (ب) ما إذا كانت القوائم المالية تستند إلى منهج التكلفة التاريخية أو منهج التكلفة الجارية.
- (ج) ماهية ومستوى مؤشر الأسعار في نهاية فترة التقرير والحركة في المؤشر خلال فترة التقرير الحالية والسابقة.

40 يلزم إجراء الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار لتوضيح أساس التعامل مع آثار التضخم في القوائم المالية. كما يُقصد منها -أيضاً- توفير معلومات أخرى ضرورية لفهم ذلك الأساس والمبالغ الناتجة.

تاريخ السريان

41 يصبح هذا المعيار سارياً للقوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 يناير 1990 أو بعده.